

تسجيل المنشآت ذات الطبيعة الصناعية والتجارية في السجل التجاري يعزز شخصيتها الاعتبارية ويمنحها الأهلية القانونية اللازمة لممارسة أنشطتها بشكل رسمي وقانوني. يعكس هذا التسجيل الالتزام بالشفافية والمساءلة، حيث يتعين على المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري الامتثال للقوانين والتشريعات المعمول بها في السجل التجاري، من خلال الإعلان القانوني الإلزامي، تلتزم المؤسسة بنشر معلومات محددة عن وضعها المالي والاقتصادي، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بالأصول والمطالبات والالتزامات المالية. كما توفر هذه المعلومات للجمهور فرصة للتعرف على طبيعة نشاط المؤسسة وأدائها، وهو ما يعزز الشفافية ويعمل على بناء الثقة بين المؤسسة والمجتمع، بالإضافة إلى ذلك، يساعد تسجيل المؤسسة في السجل التجاري والالتزام بالإعلان القانوني على تعزيز الاستقرار والاعتراف القانوني للمؤسسة، مما يساهم في تعزيز قدرتها على النمو والتطور في السوق. يتضح أن تسجيل المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري في السجل التجاري يعكس التزامها بالمعايير والقوانين التجارية والقانونية،